

Distr.: General
29 February 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا -	لمحة عامة	٣
ثانيا -	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٣
ثالثا -	الميزانية	٥
رابعا -	الأحوال الاقتصادية	٦
ألف -	لمحة عامة	٦
باء -	التجارة	٦

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستمدة من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك من المعلومات التي قدمتها حكومة إسبانيا ومن مصادر متاحة ليطلع عليها عامة الناس، بما فيها مصادر حكومة الإقليم. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

290316 220316 16-03136 (A)



٧. جيم - الخدمات المالية والمصرفية
٨. دال - النقل
١٠. هاء - السياحة
١٠. خامسا - الأحوال الاجتماعية
١٠. ألف - اليد العاملة
١٠. باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
١١. جيم - الصحة العامة
١١. دال - التعليم
١١. هاء - الجريمة والسلامة العامة
١٢. واو - حقوق الإنسان
١٢. سادسا - البيئة
١٣. سابعا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق
١٣. ثامنا - وضع الإقليم القانوني في المستقبل
١٣. ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٥. باء - موقف حكومة الإقليم
١٦. جيم - موقف حكومة إسبانيا
١٨. دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا
١٨. هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق
١٩. تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
١٩. ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
١٩. باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
٢٠. عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

١ - جبل طارق إقليمٌ غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يرد أساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي في دستور كل إقليم من هذه الأقاليم؛ وقد تنازلت إسبانيا للمملكة المتحدة عن السيادة على جبل طارق بموجب معاهدة أوترخت لعام ١٧١٣، مع المياه الإقليمية المرتبطة بالسيادة على هذه الأراضي. وتزعم إسبانيا من جانبها أنه بموجب المادة ١٠ من المعاهدة، لم تنازل إسبانيا لبريطانيا العظمى إلا على مدينة جبل طارق وقلعته ومينائه وحصنه ودفاعاته. واستناداً إلى النداء الذي وجهته الجمعية العامة منذ وقت طويل إلى إسبانيا والمملكة المتحدة لإجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق (انظر القرار ٢٠٧٠ (د-٢٠)، الذي أُتخذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥)، في عام ٢٠١٥، حثت الجمعية العامة حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة، في مقررها ٥٢٠/٧٠، على جملة أمور منها، أن تتوصلا، مُراعيتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، ومُنطلقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة (انظر الفرعين ثامناً وتاسعاً أدناه).

٢ - والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد جنوباً من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، ويصله بها برزخ يبلغ طوله ١,٦ كيلومتر تقريباً. ويقابل مضيق جبل طارق على الجانب الآخر من الخليج ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني على مسافة ٨ كيلومترات غرباً، وتبعد عنه قارة أفريقيا بمسافة ٣٢ كيلومتراً جنوباً. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة جبل طارق ٥,٨ كيلومترات مربعة، وتقول إسبانيا، التي تطالب بالسيادة على الإقليم، إن مساحته تبلغ ٤,٨ كيلومترات مربعة. ولا تزال المسائل المتعلقة بالبرزخ والمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق محل نزاع.

٣ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد سكان الإقليم ٣٣ ١٤٠ نسمة في عام ٢٠١٥. وعملة الإقليم هي جنيه جبل طارق المتداول إلى جانب الجنيه الاسترليني. وتتم المبادلات والمعاملات التجارية الرئيسية للإقليم مع البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان شمال أفريقيا. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح مواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار الحق في الجنسية البريطانية.

ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٤ - بموجب الأمر الدستوري لجبل طارق لعام ٢٠٠٦، تتألف حكومة جبل طارق من وزراء منتخبين يمثلون مجلس الوزراء، ومن الحاكم، الذي يمثل التاج البريطاني. وقد تولى الفريق إدوارد دافيس منصب الحاكم منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ووفقاً لدستور عام ٢٠٠٦، فإن الحاكم هو المسؤول عن إدارة العلاقات الخارجية، وشؤون الدفاع، والأمن الداخلي (بما في ذلك شؤون الشرطة، بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق)، وعن بعض التعيينات في المناصب العامة حسبما يخوِّله له الدستور من صلاحيات. أما الحكومة المنتخبة في جبل طارق فهي المسؤولة عن جميع المسائل الأخرى.

٥ - وبعد إجراء الانتخابات، يعيّن الحاكم، بمقتضى سلطته التقديرية، رئيس الوزراء من بين الأعضاء المنتخبين في البرلمان، الذي يرى أنه يحظى بأكبر قدر من الثقة بين نظرائه. ويعيّن الحاكم أيضاً الوزراء الآخرين من بين أعضاء البرلمان المنتخبين، وذلك بناء على مشورة رئيس الوزراء. وبموجب دستور عام ٢٠٠٦، يجوز للبرلمان أن يسن قوانين متعلقة بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جبل طارق، بينما يحتفظ التاج البريطاني بالسلطة كاملة لسن قوانين من حين لآخر بشأن نفس المسائل المذكورة أعلاه. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لم يمارس التاج البريطاني هذه الصلاحيات منذ أن دخل دستور عام ٢٠٠٦ حيز النفاذ. ويتضمن دستور عام ٢٠٠٦ أيضاً أحكاماً تتعلق بأراضي التاج البريطاني في جبل طارق.

٦ - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكانية الطعن لدى محكمة الاستئناف، ثم لدى جلاله الملكة في مجلسها، التي تتصرف بناءً على مشورة من اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص.

٧ - وقد فاز ائتلاف حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/الحزب الليبرالي لجبل طارق، الذي يقوده فايان بيكاردو، في الانتخابات العامة التي أُجريت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بنسبة ٦٨,٠٣ في المائة من الأصوات، وحصل بذلك على عشرة مقاعد في البرلمان، مقابل ٣١,٣٧ في المائة من الأصوات للديمقراطيين الاشتراكيين بجبل طارق، الذين حصلوا على المقاعد السبعة المتبقية، وقد رُفضت ٠,٦ في المائة من الأصوات. وأُعيد انتخاب السيد بيكاردو لشغل منصب رئيس الوزراء. ومن المتوقع إجراء الانتخابات القادمة في عام ٢٠١٩.

٨ - ويعترف دستور عام ٢٠٠٦ بأنه، دون المساس بمسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، أولاً وأخيراً، عن امتثال جبل طارق لقانون الاتحاد الأوروبي، فإن المسائل التي تدخل بموجب

دستور عام ٢٠٠٦ ضمن مسؤولية الوزراء المنتخبين تظل كذلك حتى ولو أُنشأت في سياق الاتحاد الأوروبي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وبعد حملة دامت عشرة أعوام للمطالبة بحق التصويت في الانتخابات الأوروبية، شارك سكان جبل طارق في انتخابات البرلمان الأوروبي لأول مرة، وهو أمرٌ تحقق بعد أن أنشأت السلطة القائمة بالإدارة منطقةً انتخابية جديدة، لأغراض الانتخابات البرلمانية الأوروبية فقط، تشمل جبل طارق ومنطقة جنوب غرب إنكلترا (أطلق عليها اسم "المنطقة المجمعّة"). وشارك سكان جبل طارق مرة أخرى في الانتخابات البرلمانية الأوروبية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٤. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، سيشارك سكان جبل طارق في الاستفتاء المقبل المتعلق بعضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي الذي سيجري في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٩ - ولا تزال المملكة المتحدة ترى أن جبل طارق، باعتباره إقليمياً منفصلاً اعترفت به الأمم المتحدة وأدرج منذ عام ١٩٤٦ في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يخولها له الميثاق. وترى المملكة المتحدة أيضاً أن شعب جبل طارق يتمتع بالحق في تقرير المصير. وتؤكد الدولة القائمة بالإدارة أن دستور عام ٢٠٠٦ يحدّد الاختصاصات ذات الصلة لحكومي المملكة المتحدة وجبل طارق.

١٠ - وتتمسك حكومة إسبانيا من جهتها بموقفها الذي مفاده أن دستور عام ٢٠٠٦ لا يؤثر على الصفة الدولية لجبل طارق؛ وأن اعتماده هو إصلاح للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله؛ وأنه لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلقة، التي ينطبق عليها مبدأ السلامة الإقليمية، وليس مبدأ تقرير المصير. وفي هذا السياق، تؤكد حكومة إسبانيا أن مشاركة جبل طارق في أي صك دولي يجب أن تتم عن طريق المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة والمسؤولة عن العلاقات الدولية للإقليم، بما في ذلك في مجالات الخدمات المالية الدولية وحقوق الإنسان والبيئة.

ثالثاً - الميزانية

١١ - وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، بلغت إيرادات حكومة الإقليم حتى آذار/مارس ٢٠١٥ مبلغاً قدره ٥٧١,٣ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، وبلغت نفقاتها نحو ٤٣٣,٨ مليون جنيه. أما بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، فتقدّر حكومة الإقليم إيراداتها العادية بمبلغ قدره ٥٥٩,٠ مليون جنيه، وميزانية نفقاتها العادية الإجمالية بمبلغ قدره ٥٤١,٠ مليون جنيه. وإضافة إلى ذلك، وافقت حكومة الإقليم على رصد مبلغ قدره ٩٤,٦ مليون جنيه للإنفاق على المشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، ستموّل عبر

صندوق التحسين والتنمية، مقارنة بحوالي ١٠٤,٠ مليون جنيه في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وتبلغ أعلى نسبة ممكنة للضريبة الشخصية الفعلية في جبل طارق ٢٨ في المائة، بينما تبلغ نسبة الضرائب المفروضة على الشركات ١٠ في المائة.

١٢ - وتذكر حكومة إسبانيا بأن المفوضية الأوروبية قد أجرت تحقيقاً في النظام الضريبي المعمول به في جبل طارق. وتعتبر إسبانيا أن جبل طارق ملاذٌ ضريبي، وبموجب النظام الضريبي هناك لا تخضع للضرائب الأرباح التي تجنيها في الخارج الشركات المسجلة في جبل طارق.

١٣ - بينما تؤكد الدولة القائمة بالإدارة، من جهتها، أن جبل طارق يتقيد بجميع توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة في ما يتعلق بالرقابة والتنظيم الماليين والضرائب المباشرة ومكافحة غسل الأموال.

رابعاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٤ - ليس لدى إقليم جبل طارق موارد طبيعية معروفة، كما أنه يفتقر للأراضي الزراعية. ويركز الاقتصاد بشكل متزايد على السياحة وتقديم خدمات مالية تشمل العمليات المصرفية، والتأمين، والشحن، وإدارة حافضات الأوراق المالية، بالإضافة إلى ألعاب القمار على الإنترنت. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لجبل طارق إلى حوالي ١,٦٣٧ بليون جنيه في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ ويُقدّر الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنحو ٤٦ ٤١٩ جنيه.

١٥ - وقبل عام ١٩٨٠، كان الاقتصاد يعتمد إلى حد كبير على نفقات وزارة الدفاع في المملكة المتحدة. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، قد تغير الوضع كثيراً على مر السنين، حيث انخفض نصيب الإنفاق العسكري للمملكة المتحدة من اقتصاد جبل طارق من نسبة ٦٠ في المائة إلى أقل من ٦ في المائة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، استخدمت الوزارة في عام ٢٠١٥، نحو ٦٠٠ شخص من القوة العاملة التي تضم نحو ٢٤ ٠٠٠ شخص.

باء - التجارة

١٦ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت قيمة إجمالي واردات الإقليم قرابة ١,٨٤٥ بليون جنيه في عام ٢٠١٤. ويستورد الإقليم نحو ٢٥ في المائة من السلع من غير القوقود من المملكة المتحدة، ومن مصادر أخرى من بينها إسبانيا وألمانيا وهولندا. وبلغت قيمة مجموع صادرات

الإقليم في عام ٢٠١٤ نحو ١,٤٥٠ بليون جنيه. وظلت هذه الصادرات تتمثل أساساً في إعادة تصدير النفط والمنتجات النفطية التي يُزوّد بها قطاع الشحن.

جيم - الخدمات المالية والمصرفية

١٧ - وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يوجد لدى جبل طارق قطاع مالي خاص متطور تنظمه لجنة الخدمات المالية. ويشمل النطاق التنظيمي جميع أشكال الخدمات المالية وتشريعات إقليم جبل طارق وأنظمتها وممارساته الإدارية، التي ترى الدولة القائمة بالإدارة أنها تمثل امتثالا تاما لالتزاماته حيال الاتحاد الأوروبي، قد اختُبرت بشكل مستقل في إطار الاستعراضات التي أجراها كل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وصندوق النقد الدولي وغيرهما. ويشارك جبل طارق أيضاً في عملية تقييم المخاطر الوطنية واستعراض الأقران التي تقوم بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

١٨ - ويشكّل التهرب من دفع الضرائب جُرمًا أصلياً ضمن جريمة غسل الأموال ويسري عليه مبدأ الإبلاغ عن المعاملات المريبة. وتقوم وحدة الاستخبارات المالية لجبل طارق، بوصفها عضواً في مجموعة إيغومنت، بتبادل المعلومات بصورة منهجية مع الأعضاء الآخرين في المجموعة. وقد أبرم جبل طارق اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية مع ٧٩ بلداً وإقليماً. وقد قُدِّمت المعلومات الضريبية إلى الولايات المتحدة عملاً بالاتفاق المتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية بشأن التبادل التلقائي للمعلومات، وقد أبرم اتفاق مماثل مع المملكة المتحدة بموجب اللوائح الأساسية الدولية المتعلقة بالامتثال الضريبي لعام ٢٠١٤ من المقرر أن يدخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٦. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نشرت حكومة الإقليم اللوائح المتعلقة بالتبادل التلقائي للمعلومات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولوائح التعاون الدولي لعام ٢٠١٥ (تحسين الامتثال الضريبي الدولي)، من أجل تنفيذ متطلبات معيار الإبلاغ المشترك لمنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي، الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٩ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اتخذت لجنة وزراء مجلس أوروبا قراراً وافقت فيه على الطلب الذي قدمته المملكة المتحدة باسم جبل طارق لإخضاع جبل طارق لتقييم تُجريه لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، وفي بيان اعتمد في الاجتماع الرابع للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عُقد في لندن يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أكدت جميع أقاليم ما وراء البحار التي تقدم خدمات مالية التزامها التام بالتعاون الدولي في مجال المسائل

الضريبية ومكافحة غسل الأموال والتهرب من دفع الضرائب والتمويل غير المشروع والفساد.

٢٠ - وتشير حكومة إسبانيا إلى أن المكتب الأوروبي لمكافحة الغش التابع للمفوضية الأوروبية خلص، في تقرير صادر عام ٢٠١٤، إلى أن هناك ما يبعث على الاعتقاد بأنه قد ارتكبت جرائم تهريب للتبغ وغسل أموال تمس بالمصالح المالية أو بأي مصالح أخرى للاتحاد الأوروبي من جبل طارق.

٢١ - ولكن تفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن حكومة جبل طارق قد حصلت على فتاوى قانونية منذ ذلك الحين تبين أنه ليس هناك أساس من الصحة للادعاءات الواردة في تقرير المكتب.

دال - النقل

٢٢ - أثنى على تعزيز ترتيبات النقل البري من جبل طارق وإليه في محادثات جرت في قرطبة بإسبانيا في عام ٢٠٠٦. وتشمل هذه الترتيبات تشغيل ممرين في كلا الاتجاهين على مستوى الحاجز/الحدود، وإقامة خطين أحدهما أحمر والآخر أخضر لكل من الأشخاص والمركبات. وتظل عمليات التفتيش المناسبة التي تجريها الجمارك والشرطة ضرورية لأن جبل طارق لا ينتمي إلى الإقليم الجمركي المشترك التابع للاتحاد الأوروبي. وفضلا عن ذلك، لا تقع المملكة المتحدة وجبل طارق ضمن نطاق منطقة شنغن لأغراض مراقبة الحدود الخارجية. بينما ترى الدولة القائمة بالإدارة أن الحكومة الإسبانية قد فرضت، منذ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، عمليات تفتيش مفرطة وتستغرق وقتاً طويلاً على الحدود بين جبل طارق وإسبانيا؛ ومع أن الوضع قد تحسّن مقارنةً بصيف سنة ٢٠١٣، فهو لا يزال متقلّباً.

٢٣ - وقد أوفدت المفوضية الأوروبية ثلاث بعثات تقنية لتقصي الحقائق إلى بلدة لالينيا دي لاكونسبسيون وجبل طارق، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتموز/يوليه ٢٠١٤ وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأصدرت المفوضية توصيات إلى سلطات المملكة المتحدة وإسبانيا في أعقاب البعثتين الأولى والثانية.

٢٤ - وتؤكد إسبانيا أن عمليات التفتيش عند الحاجز ليس لها أي دافع سياسي، وأنها تتم فقط لضمان الالتزام التام بتشريعات إسبانيا والاتحاد الأوروبي، وفقاً لمبادئ العشوائية والتناسب وعدم التمييز. وعمليات التفتيش ضرورية بالنسبة لإسبانيا من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد الأوروبي بأكمله، كما أنها ضرورية بشكل خاص نظراً لشيوع عمليات الاتجار غير المشروع بمختلف أنواع البضائع في المنطقة، ولأن إقليم جبل طارق ليس

ضمن منطقة شينغن أو ضمن الاتحاد الجمركي التابع للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، تؤكد إسبانيا أن نقطة التفتيش التابعة للشرطة والسلطات الجمركية عند بلدة لالينا دي لا كونسبسيون (الحاجز)، لا ترقى إلى رسم الحدود الذي تعترف به إسبانيا وفقاً لمعاهدة أوترخت. ولا تزال هناك، من حين لآخر، حالات تأخير تحدث في حركة تنقل المركبات والراجلين عند الحاجز. وتشدد إسبانيا كذلك على أنها تتقيّد تماماً بتوصيات المفوضية الأوروبية في ما يتعلق بإدارة تدفق الأشخاص والمركبات والسلع عند الحاجز، وقد أُنهت في عام ٢٠١٥ عملية إعادة هيكلة نقطة تفتيش الجمارك وتركيب ١٣ جهازاً إلكترونياً لقراءة جوازات السفر في كل اتجاه، وهكذا أصبح العبور أكثر مرونة.

٢٥ - ولا تزال المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتصلة بسلامة الطيران وأمنه في ما يتعلق بالمطار، وهو عبارة عن مدرج عسكري متاح للرحلات المدنية، بينما تمسك وزارة الدفاع بمقالييد الأمور وتحمل المسؤولية التشغيلية فيما يتعلق بجوانب الطيران العسكري للمدرج. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن التشريعات التي سنّها برلمان جبل طارق تنص على سلامة الطيران المدني وأمنه، وهو ما يُلقى بمسؤولية الطيران المدني على عاتق حكومة جبل طارق. ولا تزال إسبانيا ترفض مثل هذه المسؤولية. وترى إسبانيا أن احتلال المملكة المتحدة للبرزخ الذي أُقيم عليه المطار غير قانوني، وأنه لا يمثل للقانون الدولي العام نظراً لأنه غير مُدرج ضمن المناطق المسلمة بموجب معاهدة أوترخت. وتصر المملكة المتحدة، من جانبها، على أن سيادتها تمتد على كامل إقليم جبل طارق.

٢٦ - ومضيق جبل طارق هو أحد المعابر المائية الرئيسية؛ وتستخدم مرافق موانئ الإقليم العديد من البواخر وسفن الشحن التي تبحر لمسافات طويلة. وحسب ما ذكرته المملكة المتحدة، فإن المضيق يغطي مسافة ثلاثة أميال بحرية من المياه الإقليمية البريطانية لجبل طارق (أو أقل من ذلك عندما ينطبق خط الوسط مع مياه إقليمية أخرى)، وذلك عملاً بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحسب ما ذكرت إسبانيا، فهي تمارس حقوقها السيادية وولايتها القضائية على المياه الإقليمية التابعة لها، التي تشمل جميع المناطق البحرية المحيطة بجبل طارق (باستثناء مرافق الميناء التابع له).

٢٧ - وتعارض الدولة القائمة بالإدارة على سفن الدولة الإسبانية بصورة منتظمة، وتحتج لدى حكومة إسبانيا على عمليات التوغّل غير القانونية التي تقوم بها السفن الإسبانية في مياه جبل طارق الإقليمية، باعتبارها تشكل انتهاكات للمادتين ١٧ و ١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إزاء ما يعنيه حق المرور السريء، ولاتفاقية الأنظمة الدولية لمنع التصادم في البحر.

٢٨ - وتقول إسبانيا من جانبها إن ما تصفه المملكة المتحدة "بعمليات توغل غير قانونية" تقوم بها السفن الإسبانية هي أنشطة عادية تقوم بها سفنها في المياه الإسبانية.

هاء - السياحة

٢٩ - سجّل قطاع السياحة تراجعاً من ١١,١ مليون زائر في عام ٢٠١٣ إلى حوالي ١٠,٣ ملايين زائر في عام ٢٠١٤. وقد تم توزيع الزوار في عام ٢٠١٤ كما يلي: حوالي ١٧٦ ٠٠٠ زائر قدموا عن طريق الجو (مقارنةً بحوالي ١٦٥ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠١٣)، و ٣١٣ ٠٠٠ زائر قدموا عن طريق البحر (٢٩٣ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠١٣) و ٩ ٧٦٢ ٠٠٠ زائر قدموا عن طريق البر (١٠ ٦٥٣ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠١٣). وأكدت الدولة القائمة بالإدارة أن هذا الانخفاض حدث أثناء الفترة التي تكرر فيها التأخير على الحدود. ومعظم الوافدين عن طريق البر زواراً قادمون من إسبانيا في رحلات تستغرق يوماً واحداً؛ أما الوافدون عن طريق الجو فهم أساساً سياح من المملكة المتحدة؛ ويشمل الوافدون عن طريق البحر زائرين على متن عبارات قادمة من المغرب ورحلات ليوم واحد من السفن السياحية.

خامساً - الأحوال الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٣٠ - أفادت السلطة القائمة بالإدارة أنه حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ كانت توجد ٢٤ ٤٢٢ فرصة عمل في الإقليم، تتضمن فرص العمل المتاحة في أكبر القطاعات الصناعية، وهي موزعة كما يلي: ٣ ٠١٧ فرصة عمل في مجال أعمال البناء والتشييد، و ٣ ٣٨٨ فرصة عمل في مجال الأعمال المصرفية والمالية، و ٣ ١٧٢ فرصة عمل في مجال القمار والرهانات، و ٢ ٥٤٢ فرصة عمل في قطاع تجارة التجزئة والجملة. وبلغت نسبة البطالة ٢,٨ في المائة من السكان المقيمين و ١,٨ في المائة من مجموع القوى العاملة، التي تشمل عمال الحدود.

باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٣١ - لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان للعديد من قوانين الضمان الاجتماعي، على نحو ما ذكر في ورقات العمل السابقة، التي تغطي مجالات من قبيل التأمين ضد إصابات العمل، والاستحقاقات التي تُدفع في حالة الإعاقة

أو حالة الوفاة بسبب العمل، ومِنَح وبدلات الأمومة، ومِنَح الوفاة، والمعاشات التقاعدية للمسنين، واستحقاقات الأرامل، وبدلات الوصاية.

جيم - الصحة العامة

٣٢ - تتحمل الهيئة المعنية بالصحة في جبل طارق، وهي إدارة تابعة لحكومة الإقليم، مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم. وتواصل حكومة الإقليم تلبية احتياجات المسنين.

دال - التعليم

٣٣ - التعليم في جبل طارق مجاني وإجباري للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الرابعة والخامسة عشرة. والانكليزية هي لغة التدريس. ويضم نظام التعليم العام ١١ مدرسة ابتدائية، ومدرستين ثانويتين، بالإضافة إلى كلية جبل طارق للتعليم العالي ومركز التدريب المهني، وتستوعب هذه المؤسسات التعليمية أكثر من ٥ ٠٠٠ طالب. وتناهز نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في الإقليم ١٠٠ في المائة. أما جامعة جبل طارق، التي أُعلن عن إنشائها في عام ٢٠١٤ والتي اعتمد مبلغ ١٠ ملايين جنيه لتمويلها، فقد فتحت أبوابها رسمياً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٣٤ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت نفقات الحكومة على التعليم خلال السنة المنتهية في آذار/مارس ٢٠١٥ قرابة ٤٢ مليون جنيه، وكانت نفقات تحسين المباني المدرسية في حدود ١,٤ مليون جنيه تقريباً. ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق. وفي عام ٢٠١٥، التحق ٩٣١ طالباً بجامعات في المملكة المتحدة.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٥ - تتحمل الشرطة الملكية لجبل طارق مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق. والحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.

٣٦ - ووفقاً للخطة السنوية لشرطة جبل طارق للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، تعتزم الشرطة الملكية لجبل طارق تنفيذ تدابير ووضع استراتيجيات من أجل خفض المستوى العام للجريمة. وعلاوة على ذلك، ونظراً إلى أن عرض المخدرات واستهلاكها إلى جانب صلتها المؤكدة بالجريمة، لا تزال تبعث على بالغ القلق، تعتبر الشرطة أن هذا المجال من عملها عنصرٌ رئيسي

لإقامة مجتمعات آمنة، وستسعى، من خلال التعليم والتوعية وإنفاذ القوانين بفعالية، إلى جعل منطقة جبل طارق بأكملها، بما في ذلك المياه المحيطة بها، مكاناً يصعب جداً أن يعمل فيه أو منه الأشخاص الذين يعتمون توريد المخدرات. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يرد ذلك في إطار الاستجابة لاستقصاء أعدته هيئة شرطة جبل طارق في عام ٢٠١٤ كشف أن توريد المخدرات وتعاطيها مشكلةٌ يجب أن تعالجها خطط أعمال الشرطة.

٣٧ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، قد تم توسيع نطاق اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وهي اتفاقية ترعاها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ليشمل إقليم جبل طارق.

واو - حقوق الإنسان

٣٨ - ترد في ما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان السارية في جبل طارق وهي: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتضمن دستور الإقليم لعام ٢٠٠٦ فصلاً عن حقوق الأفراد وحريةهم الأساسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، طلبت حكومة جبل طارق بصورة رسمية توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتشمل الإقليم. وقد وصلت حكومة جبل طارق العمل بشكل وثيق مع النظراء في المملكة المتحدة لاستكشاف سبل توسيع نطاق تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل لتشمل جبل طارق.

سادسا - البيئة

٣٩ - في البيان المعتمد أثناء الاجتماع الرابع للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في عام ٢٠١٥، كما ذكر أعلاه، اعترفت المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار بالحاجة الملحة لتعزيز وتيسير الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، ومعالجة التحديات المتعلقة بأمن الطاقة والتخفيف من آثار تغير المناخ.

سابعاً - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

٤٠ - أسفرت المفاوضات التي جرت بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء منتدى ثلاثي الأطراف للحوار بشأن جبل طارق في عام ٢٠٠٤. ولكن منذ عام ٢٠١٠، لم تعقد أي اجتماعات للمنتدى. وبين سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، أعربت المملكة المتحدة عن رغبتها في مواصلة منتدى الحوار، وكبديل عن ذلك، عرضت إجراء حوار غير رسمي مخصص يضم، حسب الاقتضاء، جميع الأطراف المعنية. بمختلف المسائل قيد المناقشة. وأعربت إسبانيا عن موقف مفاده بأن المنتدى لم يعد موجوداً وينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة "مخصصة" للتعاون على الصعيد المحلي لما فيه مصلحة الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمثّل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق. ولكن لم تُعقد أي محادثات مخصصة حتى شهر شباط/فبراير ٢٠١٦.

ثامناً - وضع الإقليم القانوني في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤١ - في بيان مقدم في إطار ممارسة حق الرد أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قال ممثل المملكة المتحدة إن حكومته تشير إلى سيادتها على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به، وتؤكد من جديد أن جبل طارق يتمتع بالحقوق التي مُنحت له بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأشار أيضاً إلى أن شعب جبل طارق يتمتع بالحق في تقرير المصير، وأن دستور عام ٢٠٠٦، الذي أُقر في استفتاء، ينص على إقامة علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة. وأضاف أن حكومته تؤكد من جديد أنها لن تدخل في ترتيبات من شأنها أن تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعرب عنها بطريقة حرة وديمقراطية، وتؤكد أنها لن تدخل في عملية مفاوضات على السيادة لا يرضى عنها جبل طارق. وهي تؤكد من جديد التزامها بحماية جبل طارق وشعبه واقتصاده.

٤٢ - وأضاف قائلاً إن المملكة المتحدة وجبل طارق لا يزالان ملتزمين التزاماً راسخاً بمنتدى الحوار الثلاثي باعتباره أكثر الوسائل الموثوق بها والبنّاء والعملية لتعزيز العلاقات فيما بين جميع الأطراف. وتأسف المملكة المتحدة لأن حكومة إسبانيا انسحبت رسمياً من هذه المحادثات في عام ٢٠١١. ومضى يقول إنه في أعقاب اقتراح أولي تقدمت به المملكة المتحدة وجبل طارق إلى إسبانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٢، سعت المملكة المتحدة للانتقال إلى

محدثات مخصصة بين المسؤولين بغية تعزيز التعاون بشأن مسائل مهمة لجميع الأطراف، وبوسائل تعبر بصورة كاملة عن رغبات شعب جبل طارق ومصالحه وحقوقه ومسؤولياته. وأشار إلى أن المناقشات متواصلة مع جبل طارق وإسبانيا لإقامة هذه المحادثات المخصصة. وبموجب دستور عام ٢٠٠٦، يختص جبل طارق بجميع المجالات السياسية فيما عدا العلاقات الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلي، التي تحتفظ بها المملكة المتحدة. ولهذا لا يمكن التنازل عن حق جبل طارق في التفاوض الفعلي في أي عملية حوار.

٤٣ - وعلاوة على ذلك، أفاد بأن المملكة المتحدة ترفض الادعاءات بأنها قد احتلت البرزخ والمياه المحيطة به بطريقة غير قانونية. فبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن المياه الإقليمية تتبع من السيادة على الأرض. والدولة التي لها السيادة على الأرض لها أيضاً السيادة على المياه الإقليمية إلى حد ثلاثة خطوط بحرية أو إلى خط متوسط. وقد أوضحت حكومته موقفها للحكومة الإسبانية عند الضرورة، وسوف تواصل التمسك بالسيادة البريطانية وتنفيذ طائفة من الردود البحرية والدبلوماسية المناسبة على عمليات التوغل غير المشروعة من جانب السفن الإسبانية في المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني.

٤٤ - واسترسل قائلاً إن حكومة جبل طارق على استعداد للعمل مع نظرائها الأسبان بشأن جميع أشكال التحديات الماثلة أمام إنفاذ القانون. ويشير وفده إلى التعاون المتكرر بين شرطة جبل طارق الملكية والحرس المدني الإسباني، الذي عاد بالفائدة على كل من إسبانيا وجبل طارق. وقال إن لدى جبل طارق اختصاص دستوري بفرض الضرائب والحفاظ على نظام ضريبي نزيه ومفتوح. وهو يمثل لجميع الأوامر التوجيهية واللوائح السارية الخاصة بالاتحاد الأوروبي بالنسبة للخدمات المالية، والضرائب، وغسل الأموال، بما في ذلك الأمر التوجيهي الخاص بالمدخرات والأمر التوجيهي الخاص بالمساعدة المتبادلة. ومضى يقول إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تدرج جبل طارق ضمن الولايات القضائية التي نفذت بصورة مستدامة المعايير الضريبية المتفق عليها دولياً إلى جانب المملكة المتحدة، وألمانيا، والولايات المتحدة.

٤٥ - وقال ممثل المملكة المتحدة أيضاً إن جبل طارق قد أحرز تقدماً كبيراً فيما يتعلق باتفاقات تبادل المعلومات الضريبية، بعد أن وقّع ٢٧ اتفاقاً من هذه الاتفاقات وأقام أكثر من ١٣٠ علاقة موازية مع الدول الموقعة على الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد أرسل جبل طارق اقتراحاً مكتوباً إلى إسبانيا بشأن اتفاق مماثل، ولكنه لم يتلق أي رد حتى الآن. ومع ذلك، فإن تبادل المعلومات بين

جبل طارق وإسبانيا لا يزال يتم في إطار التوجيه المتعلق بتبادل المعلومات الذي أصدره الاتحاد الأوروبي وفي إطار الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، قد وسّع جبل طارق نطاق التبادل الآلي للمعلومات ليشمل خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي من بينها إسبانيا. وقال إن جبل طارق سوف يواصل التعاون مع التحقيق الذي تجريه المفوضية الأوروبية بشأن أحد جوانب نظامه الضريبي بدعم من الحكومة البريطانية، التي تثق في أن النظام الضريبي يمثل لجميع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية السارية. وقد أثار تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش لعام ٢٠١٤ قلق السلطات الإسبانية وسلطات جبل طارق على حد سواء فيما يتعلق بتهرب السجائر عبر حدود جبل طارق وإسبانيا. وقد اعترفت المفوضية الأوروبية بالتزام جبل طارق بمعالجة تهريب التبغ والخطوات الهامة التي أُتخذت حتى الآن، بما في ذلك تحديد عدد السجائر المسموح بعبورها منطقة الحدود بمائتي سيجارة للشخص. وقد أبدى جبل طارق رغبته مراراً في العمل عن كثب أكثر وبصورة مباشرة مع نظرائه الأسبان بالنسبة لهذه القضية.

٤٦ - واحتتم بيانه بقوله إن المفوضية الأوروبية قد اعتبرت أن سياج الصخور الذي أقامه جبل طارق في عام ٢٠١٤ قانوني، وأنه جزء من خطته الطويلة الأجل لإدارة البيئة البحرية من أجل تحسين المخزونات السمكية وتجديد المئول البحري. ويُعتبر استخدام الكتل الخرسانية لإقامة سياج مرجاني مصطنع متسقاً مع أفضل الممارسات الدولية، ومع النهج الخاص بالحكومة الإسبانية. وتدرج المسائل المتعلقة بالبيئة في جبل طارق، بما في ذلك المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني، ضمن نطاق مسؤولية حكومة جبل طارق، التي تدرك التزاماتها بموجب قانون الاتحاد الأوروبي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة (انظر [A/C.4/70/SR.3](#)).

باء - موقف حكومة الإقليم

٤٧ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قال رئيس وزراء جبل طارق، عندما خاطب اللجنة الرابعة، في جملة أمور، إن جبل طارق ظل آخر مستعمرة في أوروبا بسبب إصرار حكومة إسبانيا على أنه ينبغي عدم تطبيق مبدأ حق تقرير المصير غير القابل للتصرف على شعب جبل طارق، مع أن ذلك يتناقض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات إنهاء الاستعمار ذات الصلة. وفي كل عام، يقابل طلب شعب جبل طارق برفع اسم بلده من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالرفض، في حين أن الإدارات السياسية المتعاقبة قد وضعت بالفعل اللبنة الأولى لمقومات بناء دولة. وجبل طارق أكثر استعداداً للحكم الذاتي من العديد من المستعمرات السابقة الأخرى.

٤٨ - ومضى يقول إن اتفاقات تبادل المعلومات مع ٧٩ بلداً، والإنشاء الوشيك لسجل مركزي للمالكين الفعليين للشركات تبرهن على أن جبل طارق ملتزم التزاماً كاملاً بالشفافية في المعاملات المالية الدولية. وأفاد كذلك بأن حكومة إسبانيا تسعى لعرقلة إنهاء استعمار جبل طارق، وتشويه سمعة اقتصاده، ومنع سكان جبل طارق من اختيار مستقبلهم السياسي بحرية ونزاهة من أجل فرض سيادتها على جبل طارق بدون موافقة شعبه.

٤٩ - وعلاوة على ذلك، ذكر أن إسبانيا انسحبت من منتدى الحوار الثلاثي مع أن وزير خارجية إسباني أسبق قد اعترف بأنه العملية الوحيدة التي تيسر التعاون بين جميع الأطراف، وأكد أنه، على غرار المملكة المتحدة، لا يزال الإقليم ملتزماً بهذا المنتدى، وهو مقتنع بأنه عن طريق الحوار والتعاون، سيعود هذا المنتدى بالنفع المتبادل على الاقتصاديين على جانبي الحدود (انظر A/C.4/70/SR.3).

جيم - موقف حكومة إسبانيا

٥٠ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قال ممثل إسبانيا، في البيان الذي ألقاه أمام اللجنة الرابعة، إن إسبانيا تقف مرة أخرى أمام اللجنة لتطلب إلى المملكة المتحدة - وهي صديق وشريك وحليف - أن تمثل لتفويض الأمم المتحدة وتتفاوض بشأن جبل طارق. وأكد أن إسبانيا على استعداد لبدء المفاوضات من أجل التوصل إلى حل قاطع وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والمبادئ السارية، والميثاق، وتتوقع من المملكة المتحدة أن تفعل مثلها، كما اتفق على ذلك وزيراً خارجية كلا البلدين في عام ١٩٨٤. ومضى يقول إنه بعد أن تقدمنا كثيراً في العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، لا تزال الحالة في جبل طارق تمثل مفارقة تاريخية لم تتغير لأن الدولة القائمة بالإدارة ترفض استئناف المفاوضات بشأن مسألة السيادة. وأشار إلى أنه بموجب معاهدة أوترخت، لم تتنازل إسبانيا لبريطانيا إلا عن بلدة وقصر جبل طارق، إضافة إلى الميناء (مياهه الداخلية فقط) والتحصينات والقلاع التابعة له. ولم تتنازل إسبانيا قط عن المياه الإقليمية؛ وليست المزاعم عن "عمليات التوغل غير القانونية في المياه البريطانية" سوى أنشطة روتينية تقوم بها السفن الإسبانية في المياه الإسبانية. وعلاوة على ذلك، وكما اعترفت المملكة المتحدة في عدة مناسبات، فإن المعاهدة جعلت استقلال جبل طارق غير قابل للتنفيذ بدون موافقة إسبانيا. وأضاف قائلاً إن إنهاء الاستعمار لن يتحقق إلا إذا أظهرت الدول القائمة بالإدارة الإرادة السياسية، كما فعل التاج البريطاني في عدد من الأقاليم السابقة.

٥١ - واسترسل قائلاً إنه تقييداً بالمبدأ الذي أرسته الجمعية العامة بأنه يجب معالجة الحالات الإقليمية المختلفة على أساس كل حالة على حدة، تؤكد إسبانيا أنه في حالة جبل طارق،

لا ينطبق مبدأ تقرير المصير، وإنما ينطبق مبدأ استعادة الوحدة الإقليمية لإسبانيا. ويجب أن تؤخذ مصالح سكان جبل طارق في الاعتبار، غير أنه في المفاوضات مع إسبانيا، تعد المملكة المتحدة مسؤولةً عن تمثيل هذه المصالح بوصفها الدولة القائمة بالإدارة. وعلى الرغم من دستوره الجديد، فإن الوضع الدولي لجبل طارق لم يتغير، وليس لدى سلطاته المحلية أي شرعية للتدخل في المفاوضات بشأن النزاع الناتج عن احتلال المملكة المتحدة غير المشروع للبرزخ والمياه المحيطة به.

٥٢ - ومضى يقول إن إسبانيا لا ولن تقبل قط وضعاً استعمارياً يتناقض مع القانون الدولي، وبمثل ضرراً، ليس فقط بالنسبة للحياة اليومية لشعب المنطقة، وإنما لثروات إسبانيا والاتحاد الأوروبي أيضاً. ففي عام ٢٠١٣، أغرقت سلطات جبل طارق نحو ٧٠ كتلة خراسانية في المياه الإسبانية، ولا تزال تعمل من أجل استصلاح أراض داخل البحر، مما يعرقل أنشطة صيادي الأسماك الأسبان، ويسبب أضراراً بيئية لإسبانيا. وإضافة إلى ذلك، تطبق سلطات جبل طارق نظام إعفاء ضريبي للشركات الأجنبية التي تمارس عملها هناك، وقد أصدرت أيضاً مئات القرارات الضريبية التي تمنح امتيازات ضريبية لشركات معينة، وبذلك تتسبب في منافسة غير شفافة للنظم الضريبية الإسبانية والأوروبية، وتجعل من المستحيل تحديد هوية مالكي الشركات. وفضلاً عن ذلك، بينما وصل تهريب السجائر من جبل طارق إلى مستويات مفرغة، مع ما يترتب على ذلك من خسائر اقتصادية لمنطقة الأندلس وحدها تصل إلى نحو ٨٠٠ مليون يورو، فإن سلطات جبل طارق لم تقدم سوى الكلام للمساعدة على مكافحة الاتجار غير المشروع. وقد أشار المكتب الأوروبي لمكافحة الغش في تقرير صادر عام ٢٠١٤ إلى أن هناك ما يدل على ارتكاب جرائم تهريب وغسل أموال تمس المصالح المالية والمصالح الأخرى للاتحاد الأوروبي. ويُجري الاتحاد الأوروبي أيضاً تحريات خاصة عن جبل طارق تتعلق بانتهاكات محتملة للوائح البيئية والضريبية.

٥٣ - وأفاد أيضاً بأنه لأغراض الدفاع، ولكي تفي إسبانيا بالتزاماتها كعضو في الاتحاد الجمركي الأوروبي واتفاق شنغن، تجري إسبانيا تحريات ومراجعات جمركية إلزامية بصورة منتظمة عند تقاطع السياج الحدودي مع صخرة جبل طارق. غير أنه عند القيام بذلك فإنها تسعى دائماً إلى ضمان الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية لسكان جبل طارق والمنطقة كامبو جبل طارق المحيطة بها. ولهذا فإن إسبانيا على استعداد لإقامة آلية تعاون إقليمية مخصصة تضم إسبانيا، والمملكة المتحدة، والسلطات المحلية من جبل طارق والنظرء الأسبان المجاورين، وكذلك مراقبين من المفوضية الأوروبية لكي تحل محل منتدى الحوار الثلاثي الذي لم يعد له وجود، والذي أصبح مجرد أداة لدعم مطالبه جبل طارق بسيادته. وأشار إلى أن

المملكة المتحدة وإسبانيا ملتزمتان بتعزيز التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة في المنطقة، وهما يتبادلان حالياً مقترحات من أجل بلوغ هذا الهدف المشترك (انظر A/C.4/70/SR.3).

دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

٥٤ - في عام ٢٠١٥، لم تجر أي مفاوضات ثنائية بشأن جبل طارق في إطار عملية بروكسل، وهي عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. فقد أوضحت المملكة المتحدة في ديباجة دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ أنها لن تيرم "أبدا ترتيبات تخضع شعب جبل طارق لسيادة دولة أخرى بما يخالف رغباته التي يعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية". وأعلنت المملكة المتحدة أيضاً أنه لا يمكن الدخول في أي محادثات تتعلق بالسيادة دون موافقة جبل طارق، كما لا يمكنها أن تدخل في أية عملية للتفاوض على السيادة لا يكون جبل طارق راضياً عنها.

٥٥ - ولا تزال حكومة إسبانيا تطالب من جانبها باستئناف المحادثات الثنائية مع حكومة المملكة المتحدة بشأن السيادة. وهي ترى أن موقف المملكة المتحدة يخالف المبدأ الذي وضعتته قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما يتعارض مع الالتزام الذي تعهدت به مع إسبانيا في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤.

هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

٥٦ - في الاجتماع الثالث للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عُقد في لندن في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أكد زعماء المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار في البيان الصادر عن المجلس، أنه بالنسبة للأقاليم التي تضم سكاناً مقيمين بشكل دائم يرغبون في رفع اسم الإقليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلباتهم المتعلقة بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، في الاجتماع الرابع للمجلس المذكور أعلاه المعقود في عام ٢٠١٥، أكد زعماء المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار كذلك، في جملة أمور، أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير مصير الشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار، وأعادوا مجدداً تأكيد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، الذي يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكل مكوناتها.

٥٧ - وقد اعترفت حكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق بأن الدستور الحالي يتيح علاقة دستورية حديثة وكاملة بين الجانبين. وتعتقد حكومة جبل طارق أنه من المهم استعراض دستور عام ٢٠٠٦، مع المملكة المتحدة، لتحديد المجالات التي تستوجب إحراز المزيد من

التقدم أو التي تستدعي التغيير بالقدر اللازم والمناسب. وينبغي أن يشمل هذا الاستعراض النظر في مسائل حقوق الإنسان ومسألة رفع اسم جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومع أن المملكة المتحدة أعربت عن آرائها بشأن آليات رفع الاسم من القائمة، فقد أشارت كلتا الحكومتين إلى أن المملكة المتحدة ملزمة، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تقوم الجمعية العامة برفع اسم إقليم ما من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥٨ - حضر ممثل عن إسبانيا الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في ماناغا خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥، وأدلى ببيان، كما فعل ذلك ممثل عن جبل طارق (انظر A/70/23، المرفق الثاني).

٥٩ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة، التي ناقشت مسألة جبل طارق في جلسة عُقدت في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن الإقليم في عام ٢٠١٥ (A/AC.109/2015/13). وكما يتضح من المحضر الموجز للجلسة (A/AC.109/2015/SR.2)، فقد أدلى ببيان كل من ممثل إسبانيا، ورئيس وزراء جبل طارق، وممثل عن إحدى منظمات المجتمع المدني. وبناءً على اقتراح من رئيس اللجنة، قررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها المقبلة وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة تيسيراً لنظر اللجنة الرابعة في المسألة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٦٠ - نظرت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في جلستها الثالثة، التي استمعت للجنة خلالها إلى بيانين أدلى بهما ممثل إسبانيا ورئيس وزراء جبل طارق. وإضافة إلى ذلك، أثناء الجلسة السابعة المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أدلت المملكة المتحدة ببيان. وأثناء الجلستين المذكورتين أعلاه، مارست المملكة المتحدة وإسبانيا حق الرد (انظر A/C.4/70/SR.3 و 7).

٦١ - وفي الجلسة المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اعتمدت اللجنة الرابعة بدون تصويت مشروع مقرر بشأن مسألة جبل طارق (A/C.4/70/L.5)، قدّمه رئيس اللجنة (انظر A/C.4/70/SR.24).

عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٢ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبناءً على توصية من اللجنة الرابعة، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت المقرر ٥٢٠/٧٠ بشأن مسألة جبل طارق. وقد ورد في ذلك المقرر ما يلي:

إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقررها ٥٢٣/٦٩ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤:

(أ) حثت حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على أن تتوصلا، مراعتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، ومنطقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) أحاطت علماً برغبة المملكة المتحدة في مواصلة المنتدى الثلاثي للحوار؛

(ج) أحاطت علماً بموقف إسبانيا الذي مفاده أن المنتدى لم يعد قائماً وأنه ينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة للتعاون المحلي يمثل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق؛

(د) رحبت بالجهود التي بذلها الطرفان لحل المشاكل الراهنة والدخول في شكل من أشكال الحوار يتسم بالمرونة والتجاوب بين جميع الأطراف المعنية والملائمة، على أساس غير رسمي ومخصص، ويكون هذه الجهود تهدف إلى التوصل إلى حلول مشتركة وإحراز تقدم بشأن المسائل ذات المنفعة المتبادلة.